الأمم المتحدة

A/C.6/78/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

Distr.: General
15 February 2024
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10:00

الرئيس: السيد ميلانو (نائب الرئيس) ..... (إيطاليا)

المحتويات

البند 78 من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-20395 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد شيندا وونزي (تايلند)، تولى السيد ميلانو (إيطاليا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة 10:10.

البند 78 من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/78/514)

1 - **السيد أغييمان** (غانا): تكلم بصفته رئيس اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، فقال إن اللجنة الاستشارية استعرضت خلال دورتها الثامنة والخمسين، المعقودة في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أنشطة البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/78/514)، وأحاطت علما بالأنشطة المقترحة لعام 2024، بما في ذلك الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تلك الأنشطة.

2 - وتابع قائلا إن اللجنة الاستشارية أحاطت علما بالتقرير المتعلق بدورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، ولآسيا والمحيط الهادئ، ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبالتقرير المتعلق ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. وتعرب عن امتنانها بوجه خاص للبلدان المضيفة لبرامج التدريب. ولا يزال التدريب الذي يُنظم بشكل حضوري يؤدي دورا هاما في تيسير الاتصال فيما بين الخبراء والمهنيين، مما يساعد بدوره في إقامة علاقات ودية بين الدول والحفاظ عليها. وفي الوقت نفسه، شجعت اللجنة الاستشارية الأمانة العامة على تعزيز برامجها بالاستناد إلى الدروس المستفادة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع مراعاة الانتشار المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكررت أيضا تأكيد أهمية وجود تمثيل متوازن لمختلف المذاهب القانونية في برامج التدريب ودعت إلى تحسين التوازن بين الجنسين فيما بين أعضاء هيئة التدريس في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والمشاركين في برامج التدريب.

3 - وفيما يتعلق بمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، قال إنه جرى تسجيل 32 محاضرة، وإن الأمانة العامة اتخذت خطوات لتحسين التوازن بين الجنسين والتنوع اللغوي للمحاضرين، استنادا إلى التوصيات السابقة للجنة الاستشارية. وقد اقترحت اللجنة الاستشارية توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها المكتبة والاستفادة من المنصات على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل نشر موارد المكتبة المتعلقة بالقانون الدولي على نطاق أوسع. وأُعربَ أيضا عن التأييد لمواصلة تحسين الموقع الشبكي للمكتبة لجعله أيسر استعمالا.

4 - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية أحاطت علما بنشر الطبعة الثانية للمجلد 25 من *سلسلة الأمم المتحدة التشريعية*؛ والمجلد 26 من *سلسلة الأمم المتحدة التشريعية*؛ والمجلدين الأول والثاني من الطبعة العاشرة من *أعمال لجنة القانون الدولي*؛ و*موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (2018-2022)*. وأحاطت علما أيضا بأن الحاصلة على زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار لعام 2020، التي كانت قد أرجئت الاستفادة منها بسبب القيود المفروضة نتيجة لجائحة كوفيد-19، قد شرعت الآن في الاستفادة من زمالتها.

5 - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية قدمت توصيات بشأن مواصلة التعاون مع مؤسسات القانون الدولي الإقليمية فيما يتعلق بأنشطة برنامج المساعدة. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لتمويل أنشطة البرنامج من الميزانية العادية للمنظمة، وأبرزت في الوقت نفسه أهمية تقديم مزيد من التبرعات لأغراض توسيع نطاق تلك الأنشطة وتعزيزها. وفي هذا الصدد، قال إنه يود أن يكرر الإعراب عن تقدير اللجنة الاستشارية للتبرعات الواردة من أيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبنما وبولندا وتشيكيا وسلوفاكيا وسنغافورة والصين وفرنسا والفلبين وفنلندا والمملكة العربية السعودية والنمسا. وأعرب عن ترحيب اللجنة كذلك بالتزام مكتب الشؤون القانونية بمواصلة تعزيز البرنامج، بسبل منها إيجاد أوجه تآزر مع برامج أخرى لبناء القدرات.

6 - **السيد دي سيربا سواريس** (وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، والمستشار القانوني للأمم المتحدة): قال إنه دعم بكامل قدرته مبادرة تمويل أنشطة برنامج المساعدة من الميزانية العادية، خلال الفترة التي كان البرنامج يعاني فيها من نقص خطير في التمويل، وإنه يلتزم بضمان التنفيذ الكامل لتلك الأنشطة. وعلى الرغم من القيود التي وُضعت في مجال الصحة العامة بسبب جائحة كوفيد-19، والتي حالت دون عقد برامج التدريب الحضوري، وردت مئات الطلبات من المرشحين، مما يدل على استمرار الاهتمام بتلك البرامج. والآن بعد أن تم رفع تلك القيود، استؤنفت برامج التدريب الحضوري في أديس أبابا وبانكوك ولاهاي وسانتياغو؛ واستمر نشر المحاضرات وغيرها من المواد القانونية على الموقع الشبكي للمكتبة السمعية البصرية؛ واستؤنف تنفيذ زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار.

7 - وتابع ليقول إنه، شأنه شأن رئيس اللجنة الاستشارية، يودُّ أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات، حيث لا تزال تلك التبرعات تؤدي دورا هاما في توسيع نطاق أنشطة برنامج المساعدة. وبالإضافة إلى التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء التي سبق أن ذكرها رئيس اللجنة الاستشارية، فقد وردت تبرعات إضافية جديرة بالتقدير من إسبانيا وأيرلندا منذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

8 - وأشار إلى أنه قدَّم، خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة الاستشارية، رؤيته وخططه لتعزيز جهود التدريب التي يبذلها مكتب الشؤون القانونية. وقد تمت الموافقة في الميزانية البرنامجية لعام 2023 على مقترحه الرامي إلى تركيز الرقابة على جميع الأنشطة المتصلة بتعزيز القانون الدولي ونشره تحت إشرافه المباشر. وفي هذا الصدد، عيَّن موظفا قانونيا رئيسيا لتنسيق بناء القدرات عبر مختلف وحدات المكتب، وإدارة جهود التدريب بطريقة استراتيجية ومتكاملة، وتحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء، فضلا عن تولي مهام أمين اللجنة الاستشارية.

9 - **السيد باليك** (أمين اللجنة الاستشارية): قال إن شعبة التدوين تمكَّنت، في عام 2023، من عقد جميع البرامج التدريبية الأربعة الصادر بها تكليف من الجمعية العامة، وهي برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي ودورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية الثلاث في مجال القانون الدولي لأفريقيا، ولآسيا والمحيط الهادئ، ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، باستخدام الموارد المخصصة من الميزانية العادية. ومن بين المشاركين الذين حضروا تلك البرامج التدريبية والبالغ عددهم 100 مشارك، استفاد أكثر من 80 في المائة، يمثلون 68 دولة من مختلف الدول الأعضاء، من زمالات تغطي تكاليف الحضور. وقد تحقق تكافؤ الجنسين فيما بين المشاركين، مع الحفاظ على التوازن بين الجنسين والتنوع الجغرافي في صفوف المحاضرين.

10 - وأردف قائلا إن المكتبة السمعية البصرية تقدم تدريبا مجانيا عالي الجودة لعدد غير محدود من الأفراد في جميع أنحاء العالم. وهي تتيح الوصول إلى أكثر من 600 محاضرة عبر الإنترنت وزارها ما يقرب من 3 ملايين مستخدم. ومنذ أيلول/سبتمبر 2022، سُجلت 32 محاضرة جديدة، مع إيلاء اهتمام للتوازن بين الجنسين والتنوع اللغوي والجغرافي في صفوف المحاضرين. وأجريت أيضا عمليات تسجيل خارج الموقع في قصر السلام في لاهاي، حيث سجلت 20 محاضرة باللغات الإسبانية والإنكليزية والصينية والفرنسية.

11 - واستطرد قائلا إنه بالإضافة إلى نشر الأعمال التي ذكرها رئيس اللجنة الاستشارية، أحرزت شعبة التدوين تقدما في ما تضطلع به من أعمال التحضير لنشر *الحولية القانونية للأمم المتحدة* (لعامي 2017 و 2018) وكذلك *تقارير الأمم المتحدة عن قرارات التحكيم الدولي* (المجلد الخامس والثلاثون).

12 - وأعرب عن امتنان مكتب الشؤون القانونية للجمعية العامة لقيامها بتمويل برنامج المساعدة من الميزانية العادية؛ واستدرك قائلا إن التبرعات تظل ضرورية لتمكين البرنامج من تحقيق إمكاناته الحقيقية.

13 - **السيدة هيكوبوروندي** (شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار): قالت إن الجمعية العامة أعربت، في قرارها 248/77، عن تقديرها للإسهام المهم الذي تقدمه زمالةُ هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار من أجل بناء قدرات البلدان النامية وتعزيز قانون البحار. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2023، مُنحت هذه الزمالة لما مجموعه 16 امرأة و 18 رجلا يقدمون حاليا إسهامات هامة في بلدانهم ومناطقهم الإقليمية. وقد عاد الكثيرون إلى نيويورك، حيث ينشطون في منتديات وعمليات هامة تتصل بشؤون المحيطات وقانون البحار. وأشارت إلى أنه على الرغم من إعلان منح زمالة عام 2020، فقد اختارت الحاصلة على تلك الزمالة تأجيل مشاركتها بسبب القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، التي حالت دون انعقاد معظم دورات التدريب الحضوري. وفي أوائل عام 2023، تمكّنت الحاصلة على الزمالة أخيرا من بدء زمالتها وتلقت تدريبا داخليا لمدة ثلاثة أشهر لدى شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وهي الآن بصدد إتمام دراستها الأكاديمية في إطار تلك الزمالة. وفي عام 2023، استأنفت الشعبة أيضا عقد أنشطتها الحضورية لبناء القدرات، بما في ذلك حلقات العمل التدريبية الإقليمية الموجّهة للبلدان النامية في مجال إدارة المحيطات وقانون البحار.

14 - واستطردت قائلة إن من المهم أكثر من أي وقت مضى للبلدان النامية أن تبني قدرتها على المشاركة بنشاط في العمليات المتصلة بالمحيطات وتحافظ على هذه القدرة، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك المرتبطة بها؛ والجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 14 (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)؛ وتنفيذ الالتزامات بموجب اتفاق باريس، الذي ينص على أهمية كفالة سلامة جميع النظم الإيكولوجية، بما فيها المحيطات. ولذلك فمن الأهمية بمكان إتاحة التمويل اللازم لكي تتسنى مواصلة منح زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار. وفي 31 تموز/يوليه 2023، بلغ صافي الأصول المؤكدة بشهادات للصندوق الاستئماني

ذي الصلة، مطروحا منه تكاليف دعم البرامج، حوالي 000 120 دولار، في حين أن التكاليف المقدرة لزمالة واحدة يمكن أن تصل إلى 000 75 دولار. وأشارت إلى أن الزمالة لم تُمنح لعدة سنوات في الفترة بين عامي 2007 و 2016 بسبب عدم توافر التمويل، وأنها مُنحت في صورة زمالة جزئية في عام 2017 نظرا لعدم توافر التمويل الكافي لمنحها بالشروط المعتادة. وأعربت عن شكرها للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات لدعم الزمالة وحثَّت الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على مواصلة تقديم تلك التبرعات لدعم الحاصلين على زمالات في المستقبل، وفقا لقرار الجمعية العامة 248/77.

15 - **السيد حيدري** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن برنامج المساعدة يمثل أحد أهم أدوات المنظمة، بوصفه وسيلة لتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وتسهم أنشطة برنامج المساعدة إسهاما كبيرا في تحسين المعرفة بالقانون الدولي، وتوطيد احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

16 - وأردف قائلا إن حركة عدم الانحياز تعلق أهمية خاصة على بناء القدرات، لا سيما في البلدان النامية، بيد أنها تشجع أيضا شعبة التدوين على أن تواصل توفير أكبر قدر ممكن من التدريب المجاني والعالي الجودة لطائفة أكبر من المعلمين في جميع أنحاء العالم. وينبغي أيضا بذل كل جهد ممكن لضمان استفادة صانعي القرارات في المستقبل من الدورات الدراسية والزمالات التي يتيحها برنامج المساعدة. وأضاف قائلا إن التعلم الإلكتروني ينبغي ألا يحل أبدا محل التدريب الحضوري، لكن ينبغي للشعبة أن تضع خططا لحالات الطوارئ من أجل تقديم دورات دراسية إقليمية افتراضية إذا لزم الأمر في المستقبل.

17 - وفيما يتعلق بالمكتبة السمعية البصرية، قال إن حركة عدم الانحياز ترحب بمبادرة عقد جلسات تسجيل خارج الموقع. ويمكن أن تشمل التسجيلات المقبلة عروضا يقدمها المقررون الخاصون للجنة القانون الدولي إلى اللجنة السادسة. ومن المهم أيضا زيادة التنوع الجغرافي للمحاضرين، سواء في موارد المكتبة أو في الدورات الدراسية الإقليمية، وتقديم محاضرات بطائفة أوسع من اللغات، وضمان تمثيل النظم القانونية الرئيسية في العالم. وفيما يتعلق بالدورات الدراسية الإقليمية، ينبغي أن تعالج المناهج الدراسية الاحتياجات الإقليمية، لكنها ينبغي أن تشمل أيضا الموضوع العام المتمثل في أوجه التآزر بين القانون الدولي والعلاقات الدولية.

18 - وذكر أن حركة عدم الانحياز تود أن تبرز دور مراكز الأمم المتحدة للإعلام، التي تسهم في نشر القانون الدولي عن طريق إتاحة إمكانية الوصول إلى موارد الأمم المتحدة على الإنترنت بلغات متعددة. وتعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على التزامها ببرنامج المساعدة وتحث جميع الدول الأعضاء على ضمان تمويل أنشطة البرنامج تمويلا جيدا من الميزانية العادية ومن التبرعات.

19 - **السيدة كارال كاستيلو** (كوبا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن برنامج المساعدة لا يزال يشكل أداة فعالة لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتوطيد أواصر العلاقات الودية والتعاون بين الدول، من خلال نشر القانون الدولي وتوفير التدريب، ولا سيما في البلدان النامية. ويسّر المجموعة أنه تم تخصيص موارد الميزانية اللازمة للبرنامج، كما أنها ممتنة للدول الأعضاء التي قدمت مساهمات مالية أو عينية. وتود المجموعة أن تكرر التأكيد على أهمية ضمان استمرار تمويل أنشطة البرنامج، التي تساهم في تعزيز زيادة مشاركة البلدان النامية على الصعيد المتعدد الأطراف.

20 - وأعربت عن إشادة المجموعة بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين لضمان إمكانية عقد دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، ولآسيا والمحيط الهادئ، ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحضور الشخصي مجددا. كما أعربت عن ترحيب المجموعة بحلقات العمل الإقليمية بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية التي عقدت عبر الإنترنت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعن سرور المجموعة لعقد برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في لاهاي في آب/أغسطس 2023.

21 - وفيما يتعلق بالمكتبة السمعية البصرية، قالت إنه لا مجال للمبالغة في التأكيد على أهمية توفير تدريب مجاني عالي الجودة عبر الإنترنت لعدد غير محدود من الأفراد. وتدعم المجموعة جلسات التسجيل خارج الموقع التي تنظمها الشعبة من أجل تعزيز التمثيل الجغرافي واللغوي بين المحاضرين، وتثني على جهودها الرامية إلى تيسير إمكانية الاطلاع على المحاضرات للمستخدمين الذين يتعذر عليهم الحصول على خدمات الإنترنت العالية السرعة عن طريق خدمة البث الصوتي التي توفرها المكتبة. وتشيد المجموعة كذلك بالجهود التي يبذلها مكتب الشؤون القانونية لتعزيز المعرفة بالقانون الدولي بطريقة شاملة للجميع، وتشجعه على مواصلة أنشطته في مجال التوعية لضمان إلمام الدول الأعضاء بكيفية الوصول إلى الموارد المتاحة واستعمالها.

22 - **السيد إيكونديري** (أوغندا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه قد ثبت أن برنامج المساعدة يمثل أداة لا غنى عنها لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي من خلال توفير خدمات بناء القدرات التي تيسر مشاركة الدول الأعضاء على قدم المساواة في الشؤون الدولية. وأضاف قائلا إن رفع مستوى المعرفة بالقانون الدولي يساعد على ضمان تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وتلاحظ المجموعة مع التقدير الأنشطة التي اضطلع بها البرنامج مؤخرا، والتي تتسم بأهمية قصوى بالنسبة لأفريقيا وحظيت باهتمام كبير في أوساط المحامين والمسؤولين الحكوميين والخبراء الأفريقيين.

23 - ومضى يقول إن المجموعة ترحب باستئناف أنشطة التعلّم الحضوري، ولا سيما الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، وتشيد بصفة خاصة بنسبة مشاركة النساء اللاتي بلغ عددهن 11 من أصل 21 مشاركا. وتتطلع المجموعة إلى استئناف جميع الأنشطة الحضورية بشكل كامل. وترحب المجموعة أيضا بتوفير التعليم المستمر للخريجين وتشجع الأمانة العامة على تقديم المزيد من الدعم للحلقة الدراسية بشأن القانون الدولي للجامعات الأفريقية.

24 - وأعرب عن رغبة المجموعة في تكرار التأكيد على أهمية توفير تمويل يمكن التنبؤ به لبرنامج المساعدة. وذكر أن المجموعة تشجع جميع الدول الأعضاء على دعم تخصيص الموارد من الميزانية العادية وتتوجه بالشكر للدول التي استمرت في تقديم التبرعات والمساهمات العينية. وينبغي للأمانة العامة أن تواصل التعريف ببرنامج المساعدة وأن تدعو بصورة دورية الجهات صاحبة المصلحة إلى تقديم تبرعات بغية ضمان إمكانية التنبؤ بالتمويل وتوسيع نطاق الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج.

25 - **السيدة مارك** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): تكلمت باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقالت إن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلنت، منذ الأيام الأولى لاستقلالها، أن القانون الدولي هو حجر الزاوية في العلاقات الدولية وأسهمت في تطويره التدريجي، بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين وتوطيد أواصر العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وحيث تُعد معرفة القواعد الموضوعية للقانون الدولي وفهمها، في رأي جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شرطا أساسيا للتقيد بها، فهي ترى أن من المهم تعزيز تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره. وتحقق الزمالات والدورات الدراسية المقدمة من خلال برنامج المساعدة أثرا مضاعفا في أوساط الطلاب والمهنيين وتعود بفوائد قيّمة على الدبلوماسيين والمهنيين على حد سواء من خلال الدروس التي يقدمها خبراء بارزون في مواضيع القانون الدولي.

26 - ومضت تقول إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترى أن الدورات الدراسية الإقليمية، على وجه الخصوص، تشكل منابر فعالة للغاية لتدريس القانون الدولي ونشره. ويسّر الجماعة أن الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد عُقدت بالحضور الشخصي في عام 2023. وتدعو الجماعة إلى تخصيص الموارد المالية اللازمة من الميزانية العادية لتمويل أنشطة برنامج المساعدة، لأغراض منها تمكين البرنامج من تنظيم الدورات الدراسية الإقليمية الثلاث.

27 - وتابعت تقول إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تود أن تثني على مكتب الشؤون القانونية لتعهده 26 موقعا شبكيا سهل الاستعمال في مجال القانون الدولي، وهي مواقع تتضمن موارد قيِّمة للباحثين. وتوفر سلسلة المحاضرات والمحفوظات التاريخية ومكتبة البحوث التابعة للمكتبة السمعية البصرية مجموعة أدوات مفيدة لتحقيق أهداف البرنامج ويمكن أن تفيد ملايين الناس في مختلف أرجاء العالم. وذكرت أن قيام المكتب بنشر سلسلة الأمم المتحدة التشريعية وموجزات الفتاوى والأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية ومحكمة العدل الدولية الدائمة يعود بفائدة كبرى على الأوساط الأكاديمية، وكذلك جهوده الرامية إلى زيادة توسيع نطاق برنامجه للنشر المكتبي.

28 - واختتمت كلامها قائلة إن لغتي العمل في محكمة العدل الدولية هما الإنكليزية والفرنسية فقط، ولذلك يكتسي نشر تلك الموجزات بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة أهمية خاصة، حيث كثيرا ما يكون هو السبيل الوحيد بالنسبة للمدرسين والباحثين والطلبة في بلدان الجماعة للاطّلاع على الاجتهاد القضائي للمحكمة. ومن ثم ينبغي ألا يُدَّخر أي جهد في استكمال تلك المجموعة وكفالة نشرها على أوسع نطاق ممكن.

29 - **السيدة بوبان** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي البوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا ومقدونيا الشمالية، بالإضافة إلى أندورا، وجورجيا، وسان مارينو، وموناكو، فقالت إن برنامج المساعدة يقدم فرصا وأدوات هامة لتعزيز فهم القانون الدولي والنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد والالتزام بهما.

30 - وأشارت إلى أن برنامج المساعدة قد تكيَّف بسرعة، خلال جائحة كوفيد-19، مع التحول الرقمي. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يسره أن يلاحظ استئناف المشاركة الحضورية، ولا سيما في دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي؛ حيث يعزِّز ذلك التدريب الحضوري المناقشات المتعمقة والتعاون بين المشاركين. ولزيادة القيمة العملية للدورات الدراسية الإقليمية، سيكون من المفيد إدراج مواضيع تتعلق بمسائل القانون الدولي المعاصرة.

31 - وتابعت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يشدد على أهمية ضمان التنوع اللغوي والجغرافي بين المشاركين والمحاضرين، ويرحب بتحسن التوازن بين الجنسين في صفوف المتقدمين للالتحاق بالدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. وينبغي تشجيع النساء والأفراد من جميع الخلفيات على تقديم طلبات التحاق من أجل تعزيز قدرتهم على المشاركة الكاملة والمتساوية على جميع صُعُد المجتمع. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من الحملات التي تُنظم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بالدورات الدراسية الإقليمية، وبالتالي زيادة معدلات تقديم الطلبات وتنوع مشارب المتقدمين.

32 - وفيما يتعلق بالمكتبة السمعية البصرية، أعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بسلاسل المحاضرات المصغّرة، التي تتيح زيادة إمكانية وصول المستخدمين إلى المعلومات المتعلقة بالمواضيع الأساسية في مجال القانون الدولي، بما في ذلك المستخدمين الذين لديهم معرفة أولية أو ضئيلة بهذا المجال. ومع ذلك، يمكن تحديث الموقع الشبكي، وتيسير استعمال المواد المتاحة على الإنترنت، وتوفير أدوات تسهِّل إمكانية الوصول لزيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.

33 - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعم أنشطة برنامج المساعدة نظرا لما ينطوي عليه من إمكانية تعزيز فهم القانون الدولي وتزويد الأجيال الحالية والمقبلة بالأدوات اللازمة لتحسين نُظم العدالة والمساواة والسلام في جميع أنحاء العالم. وأعربت عن ترحيب الاتحاد بتمويل البرنامج من الميزانية العادية وعن إشادته أيضا بالدول التي قدمت تبرعات لزيادة تعزيز جهوده.

34 - **السيد سيه** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إنه على الرغم من أن التعلم عن بعد كان حلا مناسبا على المدى القصير لبناء القدرات خلال جائحة كوفيد-19، يجب ألا يصبح بديلا عن التدريب الحضوري. ولذلك ترحب الرابطة ترحيبا كبيرا باستئناف التدريب بشكل حضوري، ولا سيما بالنسبة لدورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، ولآسيا والمحيط الهادئ، ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، لأنه يتيح الفرصة للمشاركين لتعميق معرفتهم بالقانون الدولي ويشجعهم على إجراء المناقشات المتعمقة ويعزز العلاقات الودية والتعاون فيما بينهم.

35 - وتابع قائلا إن الرابطة تحيط علما بالعمل الذي تضطلع به شعبة التدوين، ولا سيما جهودها الرامية إلى دعم شبكات الخريجين، بعدة سبل منها تنظيم جلسات تفاعلية على الإنترنت بشأن محاضرات المكتبة السمعية البصرية وتوفير خزانة شبكية مشتركة تتضمن مواد ومنشورات في مجال القانون الدولي. كما أن الرابطة مقتنعة بأن تلك الخزانة ستكون بمثابة أداة مفيدة للمشاركين في برامج التدريب. وقد شكلت المكتبة السمعية البصرية موردا هاما للبلدان النامية، بما فيها الرابطة، التي تؤيد بقوة مواصلة تطويرها.

36 - ومضى يقول إن الرابطة تؤيد بقوة تمويل أنشطة برنامج المساعدة من الميزانية العادية. وتشجع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات، بغية زيادة توسيع نطاق تلك الأنشطة وتعزيزها، وتثني على الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات بالفعل، وتكرر تأكيد التزامها المستمر ببرنامج المساعدة وبتقديم الدعم له.

37 - **السيد لورسن** (الدانمرك): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي (آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، فقال إن التعاون الدولي القائم على القواعد أمر بالغ الأهمية لمعالجة مشاكل من قبيل الاحترار العالمي وفقدان التنوع البيولوجي والفقر والنزاعات. وفي عام 2023، أثمر هذا التعاون عن نتائج إيجابية، أبرزها اعتماد الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام واتفاقية ليوبليانا - لاهاي بشأن التعاون الدولي في التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية. وحان الوقت الآن لمضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز احترام القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد، الذي يعتمد إلى حد كبير على مدى الكفاءة المهنية للأشخاص الذين يتصرفون باسم الدول وعلى مدى التزامهم.

38 - وأشار إلى أنه بفضل برنامج المساعدة، تمكنت أجيال من المحامين والقضاة والدبلوماسيين التابعين للحكومات في جميع أنحاء العالم من اكتساب فهم أعمق للقانون الدولي، مما يعود بالفائدة

على المجتمع الدولي ككل. فمنذ عام 1965، أسهم البرنامج إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف الأمم المتحدة من خلال تمكين الدارسين والممارسين من الحصول على تدريب عالي الجودة وغير ذلك من الموارد في مجال القانون الدولي.

39 - وتابع قائلا إن بلدان الشمال الأوروبي تثني على الجهود النشطة والمستمرة التي تبذلها شعبة التدوين لتنفيذ ولايتها فيما يتعلق ببرنامج المساعدة. كما تثني على التطوير المستمر للمكتبة السمعية البصرية، التي تعتبر موردا قيّما يوفر للأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم تدريبا عالي الجودة يسهل الحصول عليه مجانا، وترحب بالجهود التي تبذلها الشعبة لتيسِّر إمكانية الوصول إلى المكتبة للأشخاص والمنظمات في المناطق ذات الاتصال المحدود بالإنترنت. واكتست موارد المكتبة أهمية خاصة خلال جائحة كوفيد-19، التي استلزمت تحولا سريعا إلى التعليم عبر الإنترنت. وتثني بلدان الشمال الأوروبي أيضا على الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات للبرنامج، وتشجع جميع الدول على النظر في تقديم تبرعات حفاظا على استمرار عملياته وتطويره.

40 - **السيد سيه** (سنغافورة): قال إن بلده مؤيد قوي لبرنامج المساعدة، الذي يسهم في زيادة الوعي بالقانون الدولي واحترامه. وأعرب عن ترحيب وفد بلده باستئناف التدريب الحضوري، لأنه يوفر مزايا من حيث التمكين من إجراء مناقشات متعمقة والتفاعل فيما بين المشاركين. وفي الوقت نفسه، لا تزال برامج التدريب والموارد المتاحة عبر الإنترنت تؤدي دورا حيويا. وتعتبر المكتبة السمعية البصرية موردا قيّما، حيث تقدم محفوظات من المواد التاريخية والمعاصرة المتعلقة بالقانون الدولي بالمجان. وقال إن وفد بلده يثني لذلك على الجهود المبذولة لتجديد الموقع الشبكي للمكتبة. ويثني أيضا على الجهود التي تبذلها شعبة التدوين فيما يتعلق بتكليف بعثة خارج الموقع بالتسجيل في قصر السلام في لاهاي. ويمكن إجراء مزيد من التحسينات مثل التسجيل عن بعد عن طريق التداول بالفيديو، وهو ما يمكن أن يحقق مكاسب تتمثل توسيع نطاق المواضيع التي تغطيها سلسلة المحاضرات، بما في ذلك سلاسل المحاضرات المصغّرة، وزيادة التنوع اللغوي والجغرافي بين المحاضرين. ويمكن للشعبة أن تنظر أيضا في الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى جمهور أوسع نطاقا واستخدام خدمة البث الصوتي الرقمي لتوضيح القانون الدولي وزيادة اهتمام الجمهور بمعرفة الدور الذي يقوم به.

41 - وتابع قائلا إن سنغافورة تواصل المساهمة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه من خلال مبادراتها لبناء القدرات. ففي عام 2023، على سبيل المثال، قدم برنامج سنغافورة للتعاون دورات دراسية عن قانون البحار والملكية الفكرية، مما مكَّن 60 مسؤولا من تطوير خبراتهم في هذين المجالين، ونظمت جامعة سنغافورة الوطنية النسخة الخامسة من البرنامج المتقدم لأكاديمية القانون التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما استضافت سنغافورة مؤخرا أكاديمية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، التي شملت حلقات عمل لبناء القدرات موجهة للمسؤولين الحكوميين فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة. وأعرب عن امتنان وفد بلده إزاء الفرصة التي أتيحت له للعمل عضوا في اللجنة الاستشارية لفترة السنوات الأربع المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

42 - **السيدة باتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن عمل شعبة التدوين في تنفيذ برنامج المساعدة أمر أساسي لتعزيز فهم القانون الدولي. ومن بين أنشطة البرنامج، تتسم دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، ولآسيا والمحيط الهادئ، ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالفعالية وحسن التوقيت والتطبيق العملي، ويُعد العدد الكبير من مقدمي الطلبات دليلا على الإقبال الكبير على هذه الدورات الدراسية العالية الجودة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القائمة المتزايدة من المواد التدريبية عالية الجودة التي توفرها المكتبة السمعية البصرية مجانا لما يقرب من 3 ملايين شخص خير دليل على مدى اتساع نطاق البرنامج.

43 - وأشارت إلى أن الولايات المتحدة، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، تثني على الدول الأعضاء التي قدمت مساهمات مالية وعينية سخية دعما لأنشطة البرنامج، مما يسهم في الجهود الرامية إلى زيادة تفهم القانون الدولي على الصعيد العالمي وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

44 - **السيدة ماتوس** (البرتغال): قالت إن وفد بلدها يرحب بالتوصيات المتعلقة بتنفيذ برنامج المساعدة، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/78/514)، ويسره أن يلاحظ أن آثار جائحة كوفيد-19 على البرنامج قد خفت حدتها. وفي حين أن البرنامج معترف به على نطاق واسع بوصفه عاملا مساهما في تشجيع التوصل إلى معرفة أفضل بالقانون الدولي، ويتزايد الطلب باستمرار على فرص التدريب والموارد التي يوفرها، من الأهمية بمكان أن تواصل الدول جهودها لزيادة التوعية بوجوده ومبادراته وموارده في الجامعات وفي أوساط المسؤولين الحكوميين.

45 - وتابعت قائلة إن البرتغال تثني على مكتب الشؤون القانونية لما يقوم به من عمل ممتاز فيما يتعلق بنشر القانون الدولي ولما يبذله من جهود لضمان تحقيق الكفاءة الإدارية والمالية، بما في ذلك تعهد وتوسيع المكتبة السمعية البصرية بتكلفة منخفضة نسبيا. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 أن لأدوات التعلم عن بُعد تأثيرا إيجابيا على الأفراد والمجتمعات المحلية والدول وأنها تساعد في سد الفجوات في مجال عدم المساواة. ولذلك من المهم مواصلة الاستفادة على نحو جيد من هذه الأدوات، ولا سيما المكتبة، التي تعزز الشمول الرقمي واللغوي والجغرافي.

46 - وقالت إن من دواعي سرور وفد بلدها إدراج الجمعية العامة مرة أخرى موضوع تمويلَ البرنامج في الميزانية العادية؛ واستدركت قائلة إن هذا التمويل لن يغطي جميع التكاليف المرتبطة بالبرنامج. وفي حين أن التبرعات تقدم دعما إضافيا، سيكون من المفيد استكشاف آليات تمويل جديدة ومبتكرة، مثل إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والجامعات ومعاهد البحوث وشركات المحاماة. واختتمت كلامها بقولها إن البرتغال، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، ستواصل تعزيز نشر القانون الدولي باعتباره وسيلة لبناء المجتمع الذي يصبو إليه ميثاق الأمم المتحدة، وهو مجتمع يسود فيه الإنصاف والحرية والسلام.

47 - **السيد ديوم** (السنغال): قال إن وفد بلده يسّره أنه أمكن عقد دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، ولآسيا والمحيط الهادئ، ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويشير بوجه خاص إلى النجاح الذي حققته الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا، التي أثرتها التفاعلات مع مكتب المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي. ومن خلال الجمع بين الخبراء البارزين والممارسين القانونيين، تساهم الدورات الدراسية الإقليمية إسهاما كبيرا في بناء القدرات، بروح من المشاركة تستند إلى تنوع المذاهب القانونية واللغات وتستمد منه زخمها. وفي هذا الصدد، أعرب عن شعور وفد بلده أيضا بالامتنان لأن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، الذي عُقد في لاهاي في آب/أغسطس 2023، قد أجري باللغة الفرنسية ولأنه تم تنظيم جلسة تفاعلية على الإنترنت للخريجين.

48 - وتابع قائلا إن القانون الدولي ما فتئ يزداد تعقيدا، وبالتالي من المهم أكثر من أي وقت مضى بذل كل جهد ممكن لتعزيز القانون الدولي ونشره في كل قارة، بكل الأشكال وبجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ويسّر وفد بلده ملاحظة التطوير المستمر للمكتبة السمعية البصرية، التي تسهم إسهاما كبيرا في ضمان إمكانية الوصول وتبادل المعارف. وقد استضافت السنغال حلقة عمل دون إقليمية بشأن القانون الدولي للبلدان الناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا، وذلك بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية وفرنسا. وتمكن المشاركون من الدخول في مناقشات مع ممثلين من مختلف وحدات المكتب بشأن مواضيع تشمل قانون البحار، وقانون المعاهدات وممارساتها، وامتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة.

49 - **السيد ديلغادو** (المكسيك): قال إن الحق في التعليم أمر حاسم لتحقيق التنمية الشاملة للأشخاص والتنمية المستدامة للدول، وبلوغ السلام والرفاه. وبات نشر القانون الدولي وفهمه بوصفه آلية للتسوية السلمية للمنازعات أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتؤيد المكسيك، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، تدريس القانون الدولي باعتباره أداة أساسية في تحقيق السلام وتعزيز التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان. وتنظم المكسيك، على الصعيد الوطني، أنشطة منتظمة بغية نشر القانون الدولي، بما يشمل الحلقات الدراسية وحلقات العمل ومسابقات محاكاة المحاكم في جميع أنحاء البلد.

50 - وأردف قائلا إن الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي هي موارد مهمة تتيح للطلاب والمسؤولين والممارسين القانونيين في جميع أنحاء العالم الفرص والمعارف التقنية من أجل تعزيز تطوير القانون الدولي. ويرحب وفد بلده على وجه الخصوص بالدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقودة في سانتياغو في أيار/مايو 2023. وتمشيا مع السياسة الخارجية النسوية التي تنتهجها المكسيك، فقد اضطلعت النساء بتمثيل البلد في جميع الدورات الدراسية والزمالات التي قدمها برنامج المساعدة في عام 2023. ويشدد وفد بلده على أهمية العمل الذي تضطلع به المكتبة السمعية البصرية، ويسلط الضوء على ما تنطوي عليه خدمة البث الصوتي الرقمي التي تقدمها هذه المكتبة من إمكانات لتحفيز الاهتمام بالقانون الدولي، ولا سيما في صفوف الأجيال الشابة. ويرحب وفد بلده بنشر المجلدين 25 و 26 من سلسلة الأمم المتحدة التشريعية اللذين يبرزان مكانة لجنة القانون الدولي ويعززان تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي.

51 - واستطرد قائلا إن وفد بلده يشدد على ضرورة مواصلة الجهود لتحقيق التكافؤ بين الجنسين وبلوغ تمثيل جغرافي أكثر توازنا على صعيد البرامج والمحتوى، مع التركيز على تعدد اللغات. وفي إطار السعي لإيجاد الحلول، فإن التركيز على التنوع يساعد على مد الجسور بين مختلف المناطق والنظم القانونية.

52 - **السيدة بوتيرو بريتو** (كولومبيا): قالت إن وفد بلدها يرحب بجهود الأمانة العامة الرامية إلى استعادة السير العادي لأنشطة برنامج المساعدة، بما في ذلك استئناف التدريب الحضوري من خلال دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. ويشيد وفد بلدها بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين من أجل توفير التعليم المستمر لفائدة الخريجين وتحديث الموقعين الشبكيين للمكتبة السمعية البصرية وبرنامج المساعدة.

53 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يحث شعبة التدوين على مواصلة عملها بغية تحسين التوازن بين الجنسين وضمان تمثيل مختلف المذاهب القانونية والخبرات الأكاديمية والمهنية في صفوف المشاركين والمحاضرين. ومن الأهمية بمكان أن تُدرج أصوات جديدة في ميدان القانون الدولي من أجل مكافحة القوالب النمطية والتعبير بصورة أفضل عن معارف قاعدة أكثر تنوعا من الخبراء والمدرّسين.

54 - وأعربت عن رغبة وفد بلدها في أن يُنظر في ترشيحه لشغل أحد المقاعد الشاغرة الخمسة في اللجنة الاستشارية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ضوء الأهمية التي توليها كولومبيا لبرنامج المساعدة وبهدف الإسهام بشكل مباشر بقدر أكبر في أعماله. وبالنظر إلى الأحداث العالمية الأخيرة، يكتسي تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه أهمية متزايدة. ويسهم برنامج المساعدة إسهاما أساسيا في ذلك من خلال النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي؛ وبناء على ذلك فإن كولومبيا ستدعم أي مبادرة ترمي إلى تعزيز برنامج المساعدة.

55 - **السيد نوح** (مصر): قال إن أنشطة برنامج المساعدة تسهم إسهاما كبيرا في الجهود التي تُبذل بهدف دعم القانون الدولي. ولذلك فإن مكتب الشؤون القانونية جدير بالثناء على جهوده الرامية إلى تنفيذ هذه الأنشطة، بما يشمل عقد دورات تدريبية وبرامج زمالات ونشر مواد ومنشورات بشأن القانون الدولي. وقد كان للدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا مردود إيجابي على البلدان الأفريقية، فقد أتاحت مشاركة أوسع في بناء القدرات ويسرت وضع الأطر القانونية اللازمة. غير أن ثمة حاجة للنظر في محتوى هذه الدورات وتحديثها بما يتماشى مع المستجدات التي تطرأ على الساحة الدولية. وأعرب عن تقدير وفد بلده مختلف مبادرات برنامج المساعدة الهادفة إلى تغطية كافة مجالات القانون الدولي.

56 - **السيدة أرومباك - مارتي** (الفلبين): قالت إن وفد بلدها يقدر استمرار شعبة التدوين في تنفيذ برنامج المساعدة تنفيذا فعالا. وقد شارك مواطنون فلبينيون في مختلف أنشطة البرنامج، بما في ذلك دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ التي أسهمت في زيادة بناء القدرات وإنشاء شبكات وطنية وإقليمية نشطة في مجال القانون الدولي. وقد شاركت الفلبين أيضا في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، ويثني وفد بلدها على الجهود التي يبذلها الشركاء، بما في ذلك أكاديمية القانون الدولي بلاهاي التي قدمت دعما حاسما استفاد منه العديد من المشاركين، بمن فيهم المشاركون من الدول النامية. والفلبين من ضمن الوفود الراعية لنشاط جانبي مرتقب تنظمه الأكاديمية في مقر الأمم المتحدة بشأن موضوع "التسوية السلمية للمنازعات: محكمتا قصر السلام ودوراته الدراسية التي لا غنى عنها".

57 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يلاحظ مع التقدير التنوع المتزايد الذي تتسم به المحاضرات والمواد القانونية ذات الصلة بشأن القانون الدولي المتاحة في المكتبة السمعية البصرية. ويأمل وفد بلدها أن تسهم الوظائف بدوام كامل التي رُصدت لها موارد في الميزانية البرنامجية لعام 2024 في زيادة تطوير المكتبة وتعميم مواردها وتعهدها. ويعرب أيضا عن دعمه الجهود المبذولة من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين وتعزيز التنوع في المذاهب القانونية التي يمثلها الخبراء الأكاديميون والمهنيون الذين يشاركون في المحاضرات. ولتعزيز التنوع اللغوي على نطاق أوسع، يُمكن أن يمتد نشاط بعثات التسجيل خارج الموقع إلى مناطق أخرى، مثل البعثة الموفدة إلى لاهاي. ويمكن أن تنظَّم هذه البعثات لتتزامن مع اجتماعات القانون الدولي، من قبيل اجتماعات الجمعية الآسيوية للقانون الدولي.

58 - وأعربت عن إشادة الفلبين بالشعبة لما تضطلع به من أنشطة في مجال النشر. وتقدر الفلبين تعميم المنشورات والمعلومات القانونية على شبكة الإنترنت، مع الإشارة إلى أن الوصول إلى نسخ مطبوعة يظل مفيدا للدول النامية. واعترافا بالأهمية التي يكتسيها برنامج المساعدة ومساهمته في النهوض بسيادة القانون ودعمها على الصعيدين الوطني والدولي، فإن الفلبين ملتزمة بمواصلة تقديم التبرعات، بما يشمل التبرعات المقدمة إلى صناديق التبرعات الاستئمانية.

59 - **السيدة ما** يانبو (الصين): قالت إن برنامج المساعدة يضطلع بدور هام في دعم تدريس القانون الدولي ودراسته وتطبيقه؛ وتوفير بناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية؛ فضلا عن الإسهام في تدوين القانون الدولي. وترحّب الصين بالتقدم الإيجابي المحرز في تنفيذ أنشطة البرنامج، ولا سيما استئناف التدريب الحضوري. وتولي الصين

أهمية كبرى لتدريس القانون الدولي ودراسته، وقد دأبت على دعم البرنامج وأنشطته، بما يشمل توفير التمويل. وستساهم حكومة بلدها في عام 2023 بمبلغ قيمته 000 27 دولار أمريكي لصالح البرنامج.

60 - وأردفت قائلة إن الصين تقدم الدعم في مجال بناء القدرات لفائدة بلدان في آسيا وأفريقيا، بما في ذلك من خلال المشاريع التعاونية وبرامج التبادل والبحوث. وقد عقدت الصين مؤخرا، على سبيل المثال، دورة تدريبية حضرها مشاركون من 40 بلدا آسيويا وأفريقيا، فضلا عن ممثلي الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتلتزم الصين بالعمل مع الآخرين من أجل دعم البرنامج، والمساهمة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وبناء قدرات البلدان النامية في مجال القانون الدولي.

61 - **السيدة موتسيبي** (جنوب أفريقيا): قالت إن بلدها يعترف بالأهمية التي تكتسيها الأنشطة التي يضطلع بها برنامج المساعدة في تعزيز فهم أعمق للقانون الدولي. وتعود دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي بفائدة جمة على مسؤولي الدول التابعين للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. ويثني وفد بلدها على شعبة التدوين لما تبذله من جهود من أجل تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق وفورات في التكاليف فيما يتعلق ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية، بغية زيادة عدد الزمالات المتاحة.

62 - وأعربت عن تقدير جنوب أفريقيا للمكتبة السمعية البصرية التي تشكل أداة قيّمة لدراسة القانون الدولي والبحث فيه ونشره، وعن رغبتها في أن يتسع نطاق محفوظات المكتبة. وتثني جنوب أفريقيا على شعبة التدوين لنشرها *دليل القانون الدولي* الذي يشكل مصدرا أساسيا لتدريس القانون الدولي وتستخدمه المؤسسات الأكاديمية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وستواصل جنوب أفريقيا دعم برنامج المساعدة، وهي تحث الدول الأعضاء الأخرى على تقديم تبرعات، وتعرب عن تقديرها للدول التي ساهمت بالفعل في نجاح البرنامج.

63 - **السيد محمد** (السودان): قال إن وفد بلده يولي أهمية كبرى لبرنامج المساعدة، ويشيد بالجهود المبذولة من قبل شعبة التدوين في سبيل أن ترى مناشط البرنامج النور، وبخاصة ما يتصل ببرنامج زمالة القانون الدولي ودورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي. ولقد أسهم برنامج المساعدة بصورة واضحة في زيادة الوعي بمبادئ وأهداف القانون الدولي وسط الطلاب والقانونيين والدبلوماسيين. وساهم البرنامج أيضا في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق التناغم بين التشريعات الوطنية ومبادئ وأحكام القانون الدولي. هذا، فضلا عن الدور الهام الذي تنهض به المكتبة السمعية البصرية في تقديم المواد الدراسية التي تستفيد منها المؤسسات والأفراد.

64 - وأعرب عن شكر وفد بلده لشعبة التدوين وشركائها، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، لإقامة دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي. ويتقدم وفد بلده بالعرفان بوجه خاص للجنة الاقتصادية لأفريقيا وللاتحاد الأفريقي، لنجاحهما في تنفيذ الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا، ومن المشجع رؤية استئناف تنفيذ هذه الأنشطة التي كانت قد توقفت بسبب جائحة كورونا. ويأمل وفد بلده في تخصيص مزيد من الموارد المالية لبرنامج المساعدة للتمكين من استمرار تنفيذ هذه الدورات الدراسية الإقليمية. ويسمح الطابع التفاعلي لهذه الدورات الدراسية للمشاركين بتبادل الخبرات، مما يعزز التعاون في المنطقة.

65 - وأضاف قائلا إن السودان ظل وما يزال يقدم الدعم المالي للبرنامج، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى ضمان حصول البرنامج على الموارد اللازمة للوفاء بولايته. ويدعو السودان أيضا إلى دعم قدرات المعهد الأفريقي للقانون الدولي دعما أكبر لكي يتمكن من الاضطلاع بأدوار أكبر في نشر القانون الدولي.

66 - **السيدة تران** ثي فوونغ ها (فييت نام): قالت إن القانون الدولي هو حجر الزاوية الذي يقوم عليه السلام والتعاون، فهو يكفل الاستقرار والنظام والعدالة على الصعيد الدولي، ويوفر إطارا قانونيا لتسوية المنازعات وييسر التنمية. ولذلك، فإن نشر القانون الدولي، بما في ذلك من خلال برنامج المساعدة، أمر ضروري لا لتعزيز قدرات الدول فحسب، بل كذلك لتشجيع فهم أعمق لمسائل القانون الدولي المعاصرة. ويرحب وفد بلدها باستئناف التدريب الحضوري الذي يؤدي دورا أساسيا في الدفع قدما بتدريس القانون الدولي ودعم الخبراء والفقهاء وصانعي السياسات في مجال القانون وتعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين المشاركين. ويقدر وفد بلدها العمل الدؤوب الذي تؤديه شعبة التدوين من أجل زيادة محتويات خزانة المكتبة السمعية البصرية من المواد التعليمية والبحثية التي تكتسي قيمة كبيرة بالنسبة لفقهاء القانون والطلاب وغيرهم من الأفراد الذين يسعون إلى تعميق معرفتهم بالقانون الدولي - ونشر هذه المواد من خلال مختلف قنوات خدمة البث الصوتي الرقمي.

67 - وأعربت عن تقدير وفد بلدها للدور الذي تضطلع به المحكمة الدائمة للتحكيم ومختلف مكاتبها القطرية التي تقدم تدريبا قيما بشأن تسوية المنازعات لفائدة الخبراء الحكوميين. وقد عززت المحكمة الدائمة

للتحكيم، من خلال برامجها ومواردها التدريبية المتخصصة، القدرات القانونية للمسؤولين والدبلوماسيين والممارسين القانونيين بصورة كبيرة، مما يساعد الدول على التعامل مع المنازعات الدولية بمزيد من الكفاءة والفعالية. وفي الختام، تتطلع فييت نام، بوصفها مؤيدا قويا لبرنامج المساعدة، إلى توسع نطاقه، وتشجع على تطويره بصورة مستمرة وتنفيذه على نحو فعال.

68 - **السيد نيانيد** (الكاميرون): قال إن وفد بلده يشيد بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين من أجل تنفيذ أنشطة برنامج المساعدة. ولئن كانت الجودة المستمرة لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي محل تقدير، فإنه ينبغي زيادة عدد الزمالات. ويجب أن يعالَج النقص غير المبرر في معدل تمثيل المحاضرين والمهنيين من أفريقيا، بما في ذلك فيما يتعلق بالدورة الدراسية الصيفية التي تقدمها أكاديمية القانون الدولي بلاهاي ودورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي.

69 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده باستئناف الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، وقال إن الوفد يلاحظ بارتياح زيادة عدد المشاركين الذين حضروا الدورة الدراسية الإقليمية لأفريقيا المعقودة في أديس أبابا، بالإضافة إلى مجموعة الزمالات والمنح المتاحة لتغطية تكاليف المشاركة. ويمكن بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق عقد دورات دراسية في بلدان أفريقية أخرى؛ ويمكن أن يكون معهد العلاقات الدولية في الكاميرون، على سبيل المثال، مكانا مناسبا لعقد هذه الدورات. ويمكن أن تغطي الدورات الدراسية أيضاً مواضيع جديدة، مثل المجالات المبهمة في القانون الدولي وتطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بالفضاء الخارجي والذكاء الاصطناعي. ومن ثم، قد يكون من المفيد تضمين برنامج المساعدة عنصرا خاصا بمراكز التفكير بغية معالجة القضايا الناشئة في مجال القانون الدولي.

70 - وأردف قائلا إن المكتبة السمعية البصرية تمثل عنصرا مكملاً مهماً ومنخفض التكلفة للتدريب التقليدي. بيد أن هذا التدريب على الإنترنت لا يمكن أن يؤدي إلا دورا داعما في ظل الفجوة الرقمية وعدم استقرار إمدادات الطاقة في بعض المناطق والطابع القيم الذي يسم التفاعل البشري. وقد ترغب الشعبة أيضا في النظر في اعتماد نهج عملي لتدريس القانون الدولي، يعالج فيه الطلاب الذين يعملون في إطار أفرقة، حالات فعلية تحت الإشراف المباشر لأعضاء هيئة التدريس والمهنيين.

71 - وأعرب عن إشادة وفد بلده بإنشاء شبكات الخريجين عملا بقرار الجمعية العامة 201/73 وباتباع نهج محكم التنظيم، يمكن إثراء هذه الشبكات أكثر فأكثر لتصبح أداة بالغة الفعالية بالنسبة للمستفيدين والأمم المتحدة على حد سواء. ويرحب وفد بلده بإنشاء مساحة تفاعلية على شبكة الإنترنت لفائدة الخريجين، ويقترح استحداث مجال رقمي تعاوني حيث يمكن للأعضاء أن ينشروا معلومات عن خلفياتهم الأكاديمية أو المهنية.

72 - واستطرد قائلا إن زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار تساهم أيضا في بناء مجتمع قانوني مستنير من خلال مساعدة الحقوقيين الواعدين على تحقيق أحلامهم. وتأمل الكاميرون في رؤية المزيد من هذه المبادرات. وتتوجّه بالشكر إلى الدول الأعضاء التي قدمت بالفعل تبرعات لصالح برنامج المساعدة، وتحث الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات والمؤسسات والأفراد على تقديم مساهمات نقدية أو عينية. ويرحب وفد بلده بتخصيص موارد مالية من الميزانية العادية في ظل نقص الموارد وخفضها، ويدعو إلى زيادة تعزيز هذه المخصصات.

73 - **السيدة ليتو** (المملكة المتحدة): قالت إن وفد بلدها يثني على شعبة التدوين لما بذلته من جهود في تنفيذ أنشطة برنامج المساعدة خلال العام الماضي. ويواصل البرنامج الاضطلاع بدور مهم في تقديم التدريب في مجال القانون الدولي ونشر المعرفة القانونية على الصعيد العالمي، مما يسهل المشاركة الفعالة للبلدان في الأطر والمنتديات المتعددة الأطراف. وبذلك، فإن البرنامج يسهم إسهاما فعالا في إرساء سيادة القانون ويساعد على تعزيز العلاقات الودية وتوطيد السلام والأمن الدوليين.

74 - وستواصل المملكة المتحدة تقديم تبرعات لدعم البرنامج، ولا سيما الحلقة الدراسية المعنية بالقانون الدولي، وزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، والصندوق الاستئماني للجنة حدود الجرف القاري، وبرنامج الزمالات القضائية التابع لمحكمة العدل الدولية. وهي تحث الدول الأخرى أيضا على مواصلة تقديم دعمها.

75 - **السيد غانو** (بوركينا فاسو): قال إن برنامج المساعدة، قد ساهم إلى حد كبير منذ إنشائه في عام 1965، في تحسين المعرفة بالقانون الدولي بوصفه وسيلة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وقد ساعد البرنامج على تشجيع تعددية الأطراف من خلال توطيد العلاقات الودية

والتعاون بين الدول، واضطلع بدور أساسي في بناء قدرات البلدان النامية في مجالي القانون الدولي وسيادة القانون.

76 - وأضاف قائلاً إن البرنامج قد جرى تعزيزه على مر السنين، بما في ذلك من خلال ضمان المزيد من التنوع من حيث المشاركين والمحاضرين والأشكال المستخدمة والمواضيع المشمولة. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلده يعرب عن تقديره للتوسع والابتكار الجاريين في المكتبة السمعية البصرية التي تشكل مصدرا قيما للمعرفة والتعلم بالنسبة للممارسين القانونيين في جميع أنحاء العالم.

77 - وأعرب عن التقدير الذي يكنه وفد بلده للدول الأعضاء والجامعات والمؤسسات والمنظمات التي قدمت مساهمات مالية لصالح البرنامج، وللدول والمؤسسات التي استضافت برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي. ويشجع وفد بلده جميع الدول الأعضاء على زيادة الالتزام بتمويل البرنامج لضمان استدامته وتوسيع نطاقه. وثمة حاجة إلى موارد مهمة يمكن التنبؤ بها من أجل دعم الجهود الرامية إلى زيادة عدد المستفيدين من البرنامج وتنوعهم والحفاظ على تعدد اللغات والابتكار. ولزيادة فعالية البرنامج، يمكن تنظيم برامج محددة للمساعدة التقنية وبعثات للدعم التقني لفائدة البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، بهدف بناء قدرات دوائر الخدمات القانونية الوطنية المسؤولة عن التعامل مع إطار المعاهدات الدولية.

78 - **السيد خوكار** (باكستان): قال إن برنامج المساعدة ما انفك يشكل، طيلة أكثر من 50 عاما، أحد الموارد القيمة، إذ يعزز المعرفة بالقانون الدولي ويعود بالفائدة على عدد لا حصر له من الخبراء القانونيين والأفراد ويدرّ عددا لا يحصى من الخريجين في جميع أنحاء العالم. ومن الأهمية بمكان لا أن يُعترف بنجاح البرنامج في تحقيق أهدافه فحسب، بل أيضاً أن يُستثمر في مستقبله، حيث إنه يؤدي دوراً أساسياً في صون السلام والأمن الدوليين، وبالتالي في تحقيق مبادئ الأمم المتحدة.

79 - ويمكن زيادة تحسين خدمات المكتبة السمعية البصرية وتوسيع نطاقها من خلال تخصيص موارد إضافية، كوسيلة لإذكاء الوعي وتنمية المعرفة بالقانون الدولي في صفوف جمهور أوسع. وينبغي أن تُعقد دورات تدريبية وحلقات دراسية على الصعيد الإقليمي من أجل ضمان تغطية مختلف النظم القانونية، مما يعزز زيادة تفهم تنوع المذاهب القانونية والرؤى الثقافية ويعزز إشراك الجميع والتعاون على الصعيد الدولي.

80 - وأعرب عن إشادة وفد بلده بشعبة التدوين لتفانيها في تنفيذ البرنامج. ويدعو وفد بلده الأمم المتحدة إلى تخصيص موارد مالية إضافية لفائدة برنامج المساعدة من أجل تمكين طائفة أوسع من المستعملين من الوصول إليه وضمان تمثيل جغرافي أكثر عدلا. ومن شأن هذا الاستثمار أن يسهم في الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد وتعزيز السلام والعدالة وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

81 - **السيدة سريستابوتر** (تايلند): قالت إنه لا مجال للمبالغة في التأكيد على أهمية برنامج المساعدة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. فقد خلّفت أنشطة البرنامج، بما في ذلك الزمالات والدورات الدراسية والموارد المتاحة على الإنترنت بشأن القانون الدولي، أثرا على المستفيدين من الزمالات والطلاب والجمهور الأوسع على حد سواء. وقد سلط البرنامج الضوء على القواعد والمبادئ التي تحكم نظام القانون الدولي، وساعد على تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ووطد العلاقات الودية وساهم في الجهود المبذولة لصون السلام والأمن الدوليين.

82 - وأضافت قائلة إن تايلند تؤكد من جديد دعمها الكامل للبرنامج. وعلى وجه الخصوص، فإنها تعرب عن تقديرها لدورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا ولآسيا والمحيط الهادئ ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تتيح فرصة قيّمة للمهنيين من البلدان النامية للتعلم والتواصل وتبادل أفضل الممارسات في مجال القانون الدولي. وتفخر تايلند بمساهمتها في استضافة الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ، ويسرها أن تواصل شراكتها مع مكتب الشؤون القانونية في هذا الصدد.

83 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يثني على العمل الذي تضطلع به شعبة التدوين من أجل تحسين الموارد الإلكترونية، بما في ذلك خدمة البث الصوتي الرقمي التي تقدمها المكتبة السمعية البصرية، مما يتيح الوصول إلى الجماهير على نطاق واسع، ويمكّن البرنامج من تحقيق هدفه المتمثل في نشر المعلومات بشأن القانون الدولي وزيادة تفهمه. وفي هذا الصدد، تشجع تايلند بشدة على استخدام التكنولوجيا وشبكة الإنترنت لنشر المعرفة بالقانون الدولي. وفي حين لا يمكن إنكار فوائد التدريب الحضوري، فإن التدريب على الإنترنت وبناء القدرات عن بُعد ييسران وصول الجميع إلى المعرفة، مما يكفل ألا يتخلف أحد عن الركب.

84 - واستطردت قائلة إن تايلند، بصفتها عضوا مراقبا في اللجنة الاستشارية، ترى أن هذه اللجنة يمكن أن تستفيد من المشاركة النشطة

لعضوية موسعة، نظرا للاهتمام المتزايد الذي تبديه الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساهمة في البرنامج.

85 - **السيدة غونزاليز لوبيز** (السلفادور): قالت إن وفد بلدها ممتن لشعبة التدوين على ما تبذله من جهود في تنفيذ أنشطة برنامج المساعدة، بما في ذلك إعداد المنشورات وإصدارها وتطوير محتوى المكتبة السمعية البصرية وتحديثه. ولإنشاء القدرات البشرية والعلمية والتكنولوجية وغيرها من القدرات وبنائها، بما في ذلك في مجال القانون الدولي، أثر مضاعِف، وهما أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة للبلدان والمناطق. ولهذا السبب، يود وفد بلدها أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي قدمت التمويل لتعزيز دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، ولا سيما الدورات الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي استفاد منها المسؤولون الحكوميون في السلفادور.

86 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يدعو إلى مواصلة تعزيز موارد الشعبة لضمان أن تتمكن من توظيف محاضرين متخصصين في مختلف مجالات القانون الدولي ويمثلون جميع المناطق. ويدعم وفد بلدها الجهود المبذولة لضمان التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل في صفوف المشاركين.

87 - واستطردت قائلة إن برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والمكتبة السمعية البصرية قد أسهما في تدريب المسؤولين الحكوميين من مختلف النظم القانونية والمناطق. ويرحب وفد بلدها بالزيادة في عدد مواضيع القانون الدولي المعاصر التي تشملها موارد المكتبة، فضلا عن الاهتمام المولى لتعدد اللغات. ويؤكد وفد بلدها من جديد التزامه ببرنامج المساعدة واهتمامه بأن يصبح عضوا في اللجنة الاستشارية.

88 - **السيدة إسایاس** (إريتريا) قالت إن برنامج المساعدة قد شكل طيلة ما يزيد على 50 عاما نشاطا أساسيا للأمم المتحدة من أجل تنمية المعرفة بالقانون الدولي، لا في سبيل تعزيز السلام والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا للنهوض بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول. وتولي إريتريا أهمية كبيرة للدور الذي يضطلع به البرنامج في تعزيز القانون الدولي، ولا سيما في دوائر المسؤولين الحكوميين من المستوى المتوسط والمحامين والطلاب في البلدان النامية. وبالإضافة إلى الدورات الدراسية الإقليمية التي عُقدت في إثيوبيا، والتي استفادت منها إريتريا، فإن وفد بلدها يعرب عن سروره لقيام الأمانة العامة مؤخرا بعقد دورات دراسية في إريتريا بشأن مسائل القانون الدولي المعاصرة، مثل قانون البحار. وتمثل سلسلة المحاضرات المصغرة في المكتبة السمعية البصرية مصدرا هاما آخر للمعلومات بشأن القانون الدولي، ولا سيما بالنسبة للوفود التي ليس لممثليها سوى خلفية مهنية قانونية محدودة، إن وُجدت.

89 - وأردفت قائلة إن القانون الدولي يتطور باستمرار ويزداد تعقيداً. ولذلك ثمة حاجة إلى المزيد من المهنيين ذوي المؤهلات المتنوعة في مختلف جوانب القانون الدولي، ولا سيما ضمن الحكومة والمؤسسات الأكاديمية. وتؤيد إريتريا بشدة الرأي القائل بأن أنشطة برنامج المساعدة يمكن أن تعود بالفائدة في هذا الصدد. وينبغي أن تظل هذه الأنشطة جزءا من الميزانية العادية وأن تتلقى الدعم من الدول الأعضاء والمنظمات والجامعات والمؤسسات الدولية والإقليمية.

90 - **السيدة ديم لابيل** (فرنسا): قالت إن بلدها يولي أهمية كبرى لبرنامج المساعدة وسيواصل دعم أنشطته. ويشكل البرنامج أداة قيمة لأنه يعزز سيادة القانون والتعاون بين الدول من خلال نشر القانون الدولي. ونظرا للطلب المتزايد على التدريب والموارد في مجال القانون الدولي، فقد قدمت فرنسا تبرعا قدره 000 70 يورو لدعم البرنامج.

91 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يثني على شعبة التدوين لما تضطلع به من أعمال ويرحب باستئناف التدريب الحضوري، بما في ذلك دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. ولم يمكِّن هذا التدريب المشاركين من تحسين معرفتهم بالقانون الدولي وتعقيداته المتزايدة فحسب، بل أتاح لهم أيضا إقامة روابط طويلة الأمد مع المشاركين الآخرين. ويشجع وفد بلدها الأمانة العامة على زيادة عدد الزمالات الممنوحة.

92 - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالتدابير المتخذة لتحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف المشاركين والمحاضرين. ويجب أن ينعكس التوازن الجغرافي والتنوع اللغوي وتمثيل النظم القانونية الرئيسية أيضا في اختيار المحاضرين والمشاركين. وينبغي أن تواصل الشعبة جهودها لنشر الوثائق وتعزيز كل من المكتبة السمعية البصرية والموقع الشبكي لبرنامج المساعدة. وتمثل سلسلة المحاضرات المصغرة التي يلقيها محامون بارزون بشأن المواضيع الأساسية للقانون الدولي تطورا إيجابيا في هذا الصدد. وأخيراً، فإن وفد بلدها يدعو الدول القادرة على تقديم تبرعات إلى القيام بذلك.

93 - **السيدة عبد الكريم** (ماليزيا): قالت إن القانون الدولي بوصفه حجر الأساس الذي يحكم العلاقات بين الدول، لا بد أن يُفهم فهما

أفضل لضمان تنفيذه على نحو سليم. وفي هذا السياق، لا مجال للمبالغة في التأكيد على أهمية الأنشطة التي يضطلع بها برنامج المساعدة. وقد أسهم هذا البرنامج إسهاما كبيرا في تعزيز فهم القانون الدولي، وما زال هناك إقبال قوي على مختلف الدورات الدراسية المنظمة برعايته، بما في ذلك برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي ودورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي. ويرحب وفد بلدها باستئناف التدريب الحضوري، ويقدر الجهود المبذولة من أجل تحسين التكافؤ بين الجنسين والتنوع الجغرافي في صفوف المستفيدين من برنامج المساعدة. ويجب تشجيع المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق البرنامج ليشمل الجمهور الأوسع.

94 - وأعربت عن إشادة وفد بلدها بشعبة التدوين لما تبذله من جهود لزيادة تعزيز المواد المتاحة في المكتبة السمعية البصرية، وإجراء تسجيلات خارج الموقع، وإنتاج سلسلة المحاضرات المصغرة، وإتاحة المواد القانونية بأكبر عدد ممكن من اللغات. ومن المهم ضمان إتاحة فرص تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وتفهمه لأوسع جمهور ممكن، بما يشمل الأشخاص ذوي المعرفة الأساسية أو المحدودة بالقانون الدولي.

95 - ويحث وفد بلدها الدول على مواصلة تعزيز دراسة القانون الدولي وتفهمه على الصعيد الوطني، ويؤيد استمرار تخصيص الموارد المالية لبرنامج المساعدة من الميزانية العادية. وتقدر ماليزيا، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، مساهمة البرنامج في تعزيز سيادة القانون وستواصل دعم أنشطته لصالح الأجيال الحالية والقادمة.

96 - **السيدة كوندي** (غينيا): قالت إن برنامج المساعدة، ما انفك يمثل، منذ إنشائه في عام 1965، أداة لنشر القانون الدولي، وبالتالي أداة لتحقيق أحد الأهداف الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة، وهو: صون السلام والأمن الدوليين. ويعرب وفد بلدها عن امتنانه لمكتب الشؤون القانونية لما يبذله من جهود حثيثة لدعم برنامج المساعدة، ولا سيما شعبة التدوين لتنفيذها أنشطة من قبيل دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والمكتبة السمعية البصرية، وزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار. وتسهم الشعبة أيضا، من خلال ما تصدره من منشورات قانونية، في إيجاد مجتمع قانوني دولي واسع النطاق، بهدف تعزيز البحث القانوني وتدريس القانون الدولي.

97 - وقد ساعد برنامج المساعدة على ترسيخ تعددية الأطراف من خلال تعزيز التعاون الدولي والعلاقات الودية. وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدها بإنشاء شبكة الخريجين التي تساهم أيضا في تحقيق هذه الأهداف. ويؤكد وفد بلدها من جديد دعمه لبرنامج المساعدة، الذي ييسِّر بناء القدرات والوصول إلى المعلومات والمشاركة في وضع صكوك القانون الدولي، ولا سيما بالنسبة لمن هم في البلدان النامية.

98 - واستطردت قائلة إن وفد بلدها يسلط الضوء على دور اللجنة الاستشارية في رصد أنشطة برنامج المساعدة، ولا سيما فيما يتعلق بضمان التوازن بين الجنسين والتنوع الثقافي في برامجه التدريبية. وإذ يعرب وفد بلدها عن تقديره لاقتراح اللجنة الاستشارية بتخصيص موارد مالية لبرنامج المساعدة من الميزانية العادية، فإنه يحث أيضا على تقديم التبرعات.

99 - **السيدة تايي** (إثيوبيا) قالت إن الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، التي تُعقد في أديس أبابا منذ عام 2011، قد عادت بالفائدة على طائفة واسعة من المهنيين من 48 بلدا أفريقيا، فضلا عن ممثلي منظمات مثل الاتحاد الأفريقي. وستواصل إثيوبيا تقديم كل الدعم اللازم لإدارة برنامج المساعدة وتنظيمه بنجاح، حيث أسهم هذا البرنامج إسهاماً كبيراً في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وتطبيقه على نطاق أوسع، وعزز تعددية الأطراف وأتاح فرصاً لتعزيز الشبكات المهنية. وتثني إثيوبيا على الدول الأعضاء والشركاء الذين قدموا مساهمات مالية للبرنامج.

100 - واستطردت قائلة إن وفد بلدها يقدر الجهود الجارية لتحسين المكتبة السمعية البصرية، ويرى أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للترويج لهذا المورد في صفوف المستخدمين المحتملين. ويمكن أن يؤدي العمل مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية إلى تيسير زيادة استخدام المكتبة وإمكانية الوصول إلى مواردها.

101 - وأشارت إلى أن الجمعية العامة قد شجعت في قرارها 110/68، على التعاون بين شعبة التدوين والمعهد الأفريقي للقانون الدولي. وفي عام 2017، عقد المعهد الحلقة الدراسية بشأن القانون الدولي للجامعات الأفريقية، في غانا، بدعم وتمويل من الأمانة العامة ومساهمات مالية من إيطاليا والسويد والصين وفنلندا ونيوزيلندا والاتحاد الأفريقي. ومن جراء القيود المالية، تعذر عقد الحلقة الدراسية الثانية المقرر عقدها في إثيوبيا. ولذلك فمن المهم تنشيط هذا التعاون. وشجعت إثيوبيا الأمانة العامة على استكشاف السبل الكفيلة بتوفير الدعم اللازم للتمكين من عقد الحلقة الدراسية الثانية في عام 2024.

102 - **السيد سكاشكوف** (الاتحاد الروسي) قال إن وفد بلده يرحب باستئناف عقد دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا ولآسيا والمحيط الهادئ ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي بالحضور الشخصي. ويود الاتحاد الروسي التشديد على أهمية ضمان التمثيل الجغرافي العادل فيما يتعلق بالمشاركين في برنامج الزمالات والمحاضرين. وينبغي أن تُمنح الزمالات لأكثر المرشحين استحقاقاً وقدرة على الاستفادة منها.

103 - وأعرب عن سرور وفد بلده إزاء مواصلة إثراء المكتبة السمعية البصرية بمزيد من المواد، مما يسهم في إبراز أهمية القانون الدولي وتحفيز نشره على نطاق أوسع. ويأمل وفد بلده أن يستمر توزيع المواد المطبوعة، ولا سيما على المكتبات الجامعية في البلدان النامية. والاتحاد الروسي على استعداد، بوصفه عضوا في اللجنة الاستشارية، للنظر في المبادرات التي تقترحها البلدان النامية لخدمة أهداف برنامج المساعدة، بما في ذلك من خلال تعزيز إمكانات مؤسسات التعليم العالي المحلية في البلدان النامية. وأشار وفد بلده أيضا إلى إمكانية تحديث الموقع الشبكي التابع لبرنامج المساعدة لتوفير معلومات أكثر تفصيلا بشأن الدورات الدراسية والزمالات وتيسير وصول الطلاب والمحاضرين على حد سواء إلى المواد التعليمية.

رُفعت الجلسة الساعة 13:00.